

## تربية

راغدة صافي

هل يتحوّل خيار المدارس الخاصة في لبنان إلى كماليات؟  
العودة إلى المدرسة رهناً للظروف السياسية والأزمات

عنوان العام الدراسي هذه السنة ليس العودة إلى المدرسة بل إلى أي مدرسة؟ الأوضاع الصعبة حولت فرحة العودة إلى غصة، خصوصاً بالنسبة إلى أهالي طلاب المدارس الخاصة بسبب الارتفاع المطرد لفاتورة التعليم. الأهل لم يعد في إمكانهم الصمود ولا حتى المدارس الخاصة التي لم يستوفَ في 90% منها نسبة 60% من اقساط العام الماضي!

اضطر عدد كبير من العائلات إلى نقل أولادهم من المدارس الخاصة إلى المدارس الرسمية التي وجدت نفسها بين ليلة وضحاها أمام نزوح الطلاب اللبنانيين إليها، بعدما تمكنت من استيعاب نزوح الطلاب السوريين. مما لا شك فيه أن الوضع الاقتصادي الراهن كان وراء

قرار هذه العائلات التي تترجح تحت ضائقة اقتصادية قاسية أسفرت عن اقفال العديد من المؤسسات، وبالتالي الاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين فيها. ما هي الخطوات التي اتخذتها وزارة التربية لاستيعاب الأعداد الجديدة من الطلاب الذين قرعوا أبوابها؟ وكيف تعاملت المدارس الخاصة مع هذا الواقع الذي لم يكن سهلاً بالتأكيد على الأهالي ولا على التلامذة؟

شهيب: سياستنا تقضي بتأمين  
المقعد الدراسي للجميع

وزير التربية والتعليم العالي أكرم شهيب قال لـ"الامن العام" إن العام الدراسي الحالي هو من أصعب الأعوام نظراً إلى التحديات التي تواجهها المدرسة الرسمية التي كانت وما زالت تشرع أبوابها أمام كل من يأتي إليها، وهي مصرة على تأمين مقعد دراسي لكل طالب علم.

■ ما هي الأسباب الكامنة وراء الضغط الذي تواجهه المدرسة الرسمية؟  
□ السبب الأول هو كفاية التعليم والنتائج الجيدة للمدرسة الرسمية في كل المناطق وخاصة في المرحلة الثانوية، حيث احتل عدد كبير من تلامذتها المراتب الأولى في الشهادات الرسمية ونالوا منحة كاملة للتخصص في أفضل الجامعات. السبب الثاني هو الوضع الاقتصادي الراهن في البلاد.

■ ما هي نسبة الانتقال من المدارس الخاصة إلى الرسمية وهل تتفاوت بحسب المناطق؟  
□ بالتأكيد تتفاوت هذه النسبة بحسب المناطق والكثافة السكانية فيها والموقع الجغرافي للمدرسة، لكنها تبقى نسبة مرتفعة مقارنة بالأعوام السابقة خصوصاً في قسيمي الابتدائي والأساسي. الضغط الأكبر تشهده مدارس العاصمة وضواحيها، ما يعد مؤشراً بالغ الأهمية كونه يدل بوضوح على أن الأزمة الاقتصادية لم تعد تقتصر على مناطق الأطراف فحسب بل تعدتها لتصل إلى قلب العاصمة.

■ ما هي الحلول التي ستلجأ إليها وزارة التربية لمواجهة الأعداد الكبيرة من التلامذة الذين قصدوها هذه السنة؟  
□ بدأت الوزارة خطة تجميع المدارس الرسمية وخفض أعدادها. فقد اقفلت أكثر من 35 مدرسة تضم أقل من 50 طالباً، كما دمجت لغاية الآن حوالي 65 مدرسة، وهي تحاول الاستعانة بكل احتياطي التعليم وزيادة ساعات التعاقد مع المتعاقدين، في ظل منع التوظيف في الدولة لثلاث سنوات وفق الموازنة الأخيرة ومنع



وزير التربية والتعليم العالي أكرم شهيب.

أمام فتح أبواب مدارسها أمام جميع الطلاب. كذلك ستعمد الوزارة إلى تأمين الكتاب المدرسي لكل تلامذة المدارس الرسمية من طريق الهيئات والموازنة، علماً أن موازنة الوزارة خفضت العام الماضي، ونأمل في أن لا تلقى المصير نفسه في الموازنة المقبلة.

الوزارة اصرت على أن لا تشكل الأزمات عائقاً أمام انتقال الطلاب إلى المدارس الرسمية

■ هل الأقساط المرتفعة هي التي دفعت الأهالي إلى اللجوء إلى مدارس أقل كلفة؟  
□ الأقساط علاقة تقوم عادة بين طرفين هما المدرسة والأهالي. هذا الأمر يعود إلى القانون 515 الذي يحدد أبواب المصاريف التشغيلية المعينة من الوزارة، والمتعلقة بجميع الأعباء الإدارية من رواتب الاساتذة والمدراء والمستخدمين، وبالتالي لا يمكن التلاعب بها، خصوصاً أنها كانت مراقبة دائماً. المدارس الكاثوليكية كانت قد طلبت مساعدة الدولة بعد إقرار سلسلة الرتب والرواتب العام الماضي لكي تتمكن من مواجهة الأعباء المترتبة عليها، وقد وعدت حينها بأن تغطي الدولة منها مبلغ 500 مليار ليرة من السلسلة. لكن الوعد بقي وعداً، علماً أن لا إمكانات حالياً للقيام بهذا الأمر.

التعاقد الجديد في ضوء القانون 2017/46. علماً أنه في كل سنة يتم خروج اساتذة من التعليم الرسمي إلى التقاعد بمعدل 1200 مدرس بسبب بلوغهم السن القانونية. كما أننا سنلجأ، للمرة الأولى، إلى اعتماد نظام الدوامين للقادمين من المدارس الخاصة إلى الرسمية والمعيرين، لأن المدارس الرسمية لا تستطيع أن تستقبل هذا الكم من التلامذة قبل الظهر. مع الإشارة إلى أن معظم هؤلاء الطلاب اتوا من المدرسة الخاصة إلى المدرسة الرسمية من دون افادات من مدارسهم الأصلية التي لم تمنحهم إياها لأنهم لم يتمكنوا من سداد أقساط السنة الماضية. لكن الوزارة اصرت على أن لا يشكل هذا الأمر عائقاً



## الاب عازار: النزوح الحقيقي هو الى خارج لبنان



الامين العام للمدارس الكاثوليكية الاب بطرس عازار.

الامين العام للمدارس الكاثوليكية الاب بطرس عازار رأى ان اخطر ما يشكله هذا الانتقال، هو اعتبار المدرسة الرسمية درجة ثانية نلجأ اليها في حال عدم توافر امكان اللجوء الى المدرسة الخاصة.

■ كيف تنظر الى الحركة الكثيفة لتحوّل التلامذة من التعليم الخاص الى الرسمي؟  
□ انه امر سيئ بالنسبة الى الدولة اللبنانية التي يجب عليها توفير التعليم لكل الطلاب، وتحمل كلفة التعليم عن كل من يدفع الضرائب. كما انني ارفض تسمية ما يحصل النزوح لان النزوح الحقيقي والخطير حاليا ليس في اتجاه المدرسة الرسمية بل نحو الهجرة الى الخارج.

حد لها. كما ان هناك ثمة تيارات وجمعيات تريد ان تسقط الكنيسة اولا ثم العائلة، وهي تعتمد الى تسليط الضوء على السيئات اذا ما وجدت. اما اذا تابع البعض العمل على ان تنحرف رسالتنا التعليمية الى مصالح ضيقة واضرابات واتهامات، فسيكون لنا موقف معين يقرر في حينه.

■ لماذا لا يعمم قرار مطران بيروت بولس عبد الساتر المتعلق بمدرسة الحكمة على سائر المدارس الكاثوليكية؟

□ المطران عبد الساتر قال انه لا يريد ان يكون القسط المدرسي عائقا امام التلامذة، لكنه لم يقل ابدا لاهالي بأن لا يدفعوا الاقساط. هذا يعني انه في البداية نحث في تسديد القسط، وفي حال تعذر ذلك نحاول ايجاد حل لكل حالة على حدة. انا لا اود تفسير كلام المطران عبد الساتر، بل جل ما اريده هو ان اخفف من الضغط الذي يمارس على المدارس الكاثوليكية بسبب هذا الكلام الذي بدأ يصدر في الاعلام من دون ان يستند الى الغاية التي قيل من اجلها.

□ اذا سلمنا جدلا بوجود مدارس اقساطها غير مبررة، فان نسبة هذه المدارس لا تتعدى 20 من اصل 335 مدرسة، فلماذا التعميم؟ علما ان هذا الامر قد لا يكون دقيقا ايضا لان القانون 96/515 واضح جدا، وهو يحدد وضع الموازنة ويقسمها على الشكل التالي: 65% للرواتب والاجور و35% لتطوير المدرسة. على اية حال، نحن ندقق في الميزانيات من حيث الشكل، اما الوزارة فهي تدقق من حيث المضمون والشكل. انا اجزم بوجود حملة ممنهجة تطاول المدارس الكاثوليكية تحديدا والمدارس الخاصة عموما، واطالب بوضع

### ثمة حملة ممنهجة تطاول المدارس الكاثوليكية تحديدا والمدارس الخاصة عموما

■ هل من اعداد نهائية للطلاب المنتقلين؟  
□ اعداد الطلاب الذين توجهوا الى المدرسة الرسمية لا تزال غير نهائية، وهي تتفاوت بين 12 و18 الف تلميذ. لكن يبقى هذا الرقم خجولا نسبيا اذا ما قورن بـ 700 الف طالب تستقبلهم المدارس الكاثوليكية. بحسب احصاءات المركز التربوي للبحوث والانماء، تستقبل المدارس الرسمية نحو 300 الف طالب. من هنا، لا ضرورة للضجة المثارة حول هذا الموضوع حتى لو بلغ عدد المنتقلين من المدارس الخاصة الى المدارس الرسمية 50 الف طالب. المشكلة اساسا هي في وجود هذا العدد الكبير من الطلاب في التعليم الخاص وليس في التعليم الرسمي، وهذا يتطلب من الحكومة احترام ارادة ذوي 700 الف تلميذ قاموا بخياراتهم. حرية التعليم في مفهومنا تكمن في ان نسهل للاهل اختيار المدرسة التي يريدون ان يتلقوا اولادهم العلم فيها.

■ هل الاقساط المرتفعة هي سبب الازمة الحالية؟

## سنو: مدارس جمعية المقاصد بين المطرقة والسندان



رئيس مجلس امانة جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية فيصل سنو.

أطلق رئيس مجلس امانة جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية فيصل سنو صرخة مدوية عبّر فيها عن تخوفه من اضطرار الجمعية الى اللجوء الى اقفال عدد من مدارسها الـ31 اذا استمرت الحال على ما هي عليه.

■ الى اي مدى يمكن ان تصمد المقاصد في المرحلة المقبلة؟

□ صمدت المقاصد في الماضي وستستمر كذلك في اطار الامكانيات المتاحة امامها. قدمت العام الفائت مساعدات الى التلامذة بلغت مليارين و100 مليون ليرة، وستسير هذه السنة على الخطى نفسها. لكن على الرغم من ذلك، فان عددا من اهالي التلامذة لن يتمكنوا من دفع الاقساط، حتى تلك المخفضة جدا.

■ ما الذي يمكن ان تقدمه الدولة في هذا الاطار؟

□ المناشدة لم تعد تنفع او تجدي، خاصة بعدما تم اقرار سلسلة الرتب والرواتب في الوقت الذي يعاني فيه المواطنون من اوضاع اقتصادية صعبة للغاية. كل هذا الواقع يضع مدارس الجمعية بين المطرقة والسندان، ويدفع ادارتها الى التفكير جديا في اقفال عدد منها اذا استمرت الاوضاع على ما هي عليه.

### نفكر في اقفال عدد من المدارس اذا استمرت الاوضاع على ما هي عليه

■ هل حاولت المقاصد الحصول على تبرعات من جهات او دول معينة؟  
□ تتابع ادارة المقاصد السعي الى الحصول على تبرعات اقله للتلامذة المتفوقين. فحتى

آخر شهر ايلول انخفض عدد تسجيل الطلاب في مدارسها، في بيروت تحديدا بنسبة 7%، لكن الادارة بقيت على تواصل معهم لحضهم على العودة والالتحاق بمدارسهم. التبرعات للجمعية في هذه الفترة باتت ضئيلة جدا، وفي حال وجدت فهي تأتي مشروطة لناحية اماكن صرفها، في التعليم او الطبابة او المستوصفات او اصلاح المباني وتجهيزها. كما ان لا منح تعليمية من الخارج في الوقت الراهن، علما ان الحصول على تبرعات هو عمل يجب ان تقوم به الحكومات وليس الافراد.

### مؤشر المدارس الرسمية

بحسب "الدولية للمعلومات"، بلغ عدد المدارس الرسمية 1257 مدرسة في العام الدراسي 1966-1967، وارتفع الى 1348 مدرسة في العام الدراسي 1973-1974. وقد وصل الى 1448 مدرسة في العام الدراسي 1980-1981، ثم انخفض الى 1261 مدرسة في العام الدراسي 1991-1992 ليستقر على هذا الرقم.

### لا لبقاء اي طالب خارج المدرسة

ارتفاع الاقبال على المدارس الرسمية دفع بوزير التربية والتعليم العالي اكرم شبيب الى اصدار قرار رقم 1049، قضى بتمديد اعمال التسجيل في المدارس والثانويات الرسمية للعام الدراسي 2019 - 2020 وتأجيل بدء التدريس في صفوف الحلقة الثالثة والمرحلة الثانوية في المدارس الرسمية، منعا لبقاء اي طالب خارج المدرسة مهما تكن جنسيته.